الجمهورية اليمنية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة إب
نيابة الدراسات العليا والبحث العلمي
كلية التربية – إب
قسم الأصول والإدارة التربوية

رؤية استراتيجية لربط البحث العلمي بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية

إعداد الباحث/

محمد علي محمد الشيباني

إشراف /

أ.د/ نبيل أحمد محمد العُفيري

ملخص البحث:

تهدف ورقة البحث إلى معرفة العوامل المؤدية إلى ضـــعف ارتباط بحوث الدراســـات العليا بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية، وآليات العمل والاستراتيجية اللازمة لتحقيق ذلك، والبدائل التي يمكن طرحها ومن شـانها تفعيل العلاقة بين بحوث الدراسـات العليا واسـتراتيجية التنمية، والتي يمكن أن تُسهم في تحريك عجلة التنمية المستدامة، حيثُ سعت ورقة البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. معرفة الأسباب والمبررات التي تُعيق ربط البحث العلمي بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2. تحديد متطلبات ربط البحث العلمي بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
3. إعداد رؤية استراتيجية مقترحة لتحقيق التكامل بين منشآت التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومؤسسات البحث العلمي في الجمهورية اليمنية.

وخلُصـت نتيجة ورقة البحث إلى أن المبررات التي تفرض ضـعف ارتباط بحوث الدراسـات العليا بخطط التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية تكمن في افتقار الجامعات إلى برامج ومشـاريع إنتاجية وتسـويقية كمشـاريع ناجحة تُسـهم في عملية التطوير والتحديث، بالإضـافة إلى عدم ملاءمة أبحاث الدراسـات العُليا إلى حاجة المجتمع ومتطلبات السـوق المحلية، علاوة على عدم وجود تكامل بين المنشآت الاقتصادية والمجتمعية مع مؤسسات البحث العلمي. وتوصلت الورقة البحثية إلى ضـرورة تطوير اسـتراتيجية تنموية فعالة على جميع مدخلات وعمليات ومخرجات الأبحاث العلمية في الجمهورية اليمنية وتفعيل ذلك من خلال الربط بين المؤسـســات الاقتصـــادية والمنظمات المجتمعية لتحقيق التنمية المستدامة على كافة الأصعدة، وتحقيق نمو اقتصادي قوي ومستديم يقوم أساساً على إيجاد حلول للمشكلات الرئيسة من خلال الواقع المُعاش في المجتمع.

- **الكلمات المفتاحية**:

الرؤية الاستراتيجية، البحث العلمي، التنمية.

أولاً: مدخل البحث:

-المقدمة:

أصـــبح الاهتمام بالتعليم العالي ضـــرورة من ضـــرورات التطور والنمو، ووســـيلة حتمية للتقدم الاقتصـادي والاجتماعي وفي كافة المجالات، فالبحث العلمي يمثل العمود الفقري للتنمية الاقتصـادية أو الاجتماعية والانسـانية وأصـبح مسـتقبل الدول مرهون بجودة التعليم العالي وتطبيق برامجه، كما أن متطلبات التنمية المنشـودة تكمن في الانتقال من اقتصـاد يعتمد على الصـرف الاسـتثماري المادي فقط إلى اقتصاد مدفوع بالإنتاجية والنوعية وذلك من خلال المحافظة على النمو القومي للاقتصاد واستقراراه ووضـع برامج للعلوم والتكنولوجيا ودعم ما يُسـمى باسـتراتيجية البحوث والتنمية(شـيخ موسـى، 2009: 54، 55).

وهناك دراســـات عديدة تم اجراؤها أثبتت مدى الارتباط بين البحث العلمي والتنمية، حيثُ لم تعد الابحاث العلمية مجرد هدف لارتقاء الأفراد فحســـب بل هاجســـاً للحكومات لإحداث التقدم والتطور المستمرين، وبات البحث العلمي ركناً من أركان المعرفة، والسمة البارزة في العصر الحديث، وأصبحت المعرفة المصـدر الرئيس لخلق الثروة، كما أن الميزة التنافسـية للدول أصـبحت تتمثل في قدرتها على خلق والاستعمال الأمثل لهذه المعرفة التي تؤثر بشكل كبير على أدائها التنموي.

وأكدت دراســة (إسـماعيل، 2015: 38) أن التعليم هو العامل الأسـاس في تحقيق التنمية والتقدم لكافة المجتمعات، وإن إكمال التعليم لأهدافه وأدواره التنموية في ضــوء التأثيرات التي فرضــتها معايير العولمة الاقتصـادية والسـياسـية على المجتمعات النامية بشـكل خاص، يتطلب التخطيط الجيد والفعال لإصـــلاح وتطوير منظومة التعليم بكافة مدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها، بما يضـــمن تحقيق التعليم لأهدافه في تحســين نوعية المتخرجين منه، فكما يكون التعليم يكون مســتوى خريجيه ونوعيتهم، وكما يكون مستوى الأفراد ونوعيتهم يكون مستوى المجتمع ونوعيته.

إن سـياسـات البحث العلمي تُعد أحد المداميك الأسـاسـية للتنمية الشـاملة التي تركز على الدور المتعاظم لكل من القطاع الحكومي والخاص في تطوير الابحاث العلمية، ونتيجة للإدراك الواعي للدور

الحاسـم الذي يمكن أن يلعبه البحث العلمي في النهوض بعملية البناء الاجتماعي والاقتصـادي، قامت العديد من الجامعات في البلدان المتقدمة بإعادة النظر في بنائها الوظيفي والتنظيمي ليصـــبح البحث العلمي له دور مهم يمكن أن يؤدي إلى تنمية ثقافية واقتصـــادية واجتماعية في ظروف وتطوير نوعي لهذه الجامعات وخصوصاً فروع الدراسات العليا فيها.

حيثُ يعتبر البحث العلمي حجر الأســاس في عملية نقل وابتكار وتطوير التكنولوجيا بما يتلاءم مع ظروف البلد حتى يتحقق الهدف المطلوب منه، لذلك أصــبح التطور التكنولوجي هو المعيار الفارق بين التقدم والتخلف في عصرنا الحالي، ولا يتم تحقيق الوفرة الاقتصادية للدولة وتطوير منتجاتها إلا به، لذلك يجب أن نولي اهتماماً للبحث العلمي و للدور الحاســم الذي يلعبه في تعزيز التطوير التقني وبناء قاعدة وطنية للعلوم تكون قادرة على الابداع والابتكار على مستوى المؤسسات البحثية الجامعية لتدعيم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية (مزريق،2011: 325).

ويكاد يكون البحث العلمي في دول العالم صناعة منظمة تحكمه إدارة كاملة وواعية لضمان ليس فقط سرعة الإنجاز ولكن أيضاً ضبط مسار البحث في اتجاه آمن على المدى الطويل، ذلك لأن الدول المدركة لأهمية الأبحاث العلمية تعتبرها اللبنة الأساسية والرؤية الاستراتيجية لأي عملية تنمية، كون الأبحاث العلمية من الدعائم الأســاســية لتحقيق الرخاء والرفاهية، ولذا فإن الأموال التي يتم انفاقها في الأبحاث العلمية سوف تعود لامحالة بالفائدة والنتائج المرجوة مستقبلاً.

حيثُ أشارت دراسة (أحمد، 2016: 373، 374) أن أهمية دور الجامعات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالوطن العربي في عدم اقتصار دور الجامعات على القيام بالعملية التعليمية فحسب، وإنما يمتد دورها إلى البحث العلمي الذي تنتج عنه ابتكارات واختراعات، تلك الابتكارات والاختراعات يتم النظر إليها على أنها نتاج المعرفة عن طريق نقلها وتســويقها بين الصــناعات والتكنولوجيا المختلفة، ويصبح هناك دور ومساهمة فعالة للجامعة في التنمية الاقتصادية.

واستناداً لما سبق فقد برزت الحاجة إلى استحداث مناهج وقدرات جديدة ذات كفاءة عالية تواكب هذا التطور وتعمل بشــكل مســتمر على تنمية القدرات الإبداعية من أجل مواكبة العصــر وبأقل

التكاليف، والتأكيد على نشـــر الثقافة والمعرفة والتقنية المعلوماتية والاهتمام الكبير بتجارة العقل وتصـدير الأفكار لتطوير البحث العلمي وذلك من خلال توفير بنيته التحتية التي تبدأ بالعقل المنظم مروراً بالمؤسسات البحثية انتهاءً بالتقنيات الحديثة وضرورة ربطها بحاجات المجتمع التنموية في كافة المجالات.

- **مشكلة البحث**:

بســـبب تعدد وتنوع الأبحاث العلمية في المجتمعات، والنقلة النوعية التي فرضـــتها التطورات الحضـارية المتجددة سيما في المجال الاقتصـادي وفي ظل التسـارع الجديد ومع التطور الكبير الذي شـــهدته عدة ميادين، ازدادت الحاجة إلى ربط مخرجات البحث العلمي باحتياجات الفرد الاقتصـــادية والاجتماعية ونحوها، وفي هذا الإطار أكد (حلاوة، 2011: 22، 23) على أن البحث العلمي، والتنمية طريقان لأهداف مشتركة، ومشكلة هذين الموضوعين تكمن في التمويل، والإمكانيات، وتوفير الأجهزة والمعدات، والمختبرات، والقاعات، وقناعة المسئولين، وتطبيق توصيات ما جاء في الأبحاث التي تخصـهم، وعدم هدر الأموال في الحبر والورق المسـتخدم فيها، وضـعها على رفوف المكتبات والمخازن، وإضـاعة الوقت، بل ينبغي توفير موارد مالية وبشـرية تمكنها من الخوض في مضـمار الأبحاث والدراسات والتي بدورها تعمل على تحقيق التنمية المستدامة.

وجاءت دراسة (المحياء، والحربي، 2016: 104) لتقدم استراتيجية مقترحة للاستفادة من البحث العلمي في تحويل الجامعات الحكومية إلى جامعات منتجة، وتحقيق التكامل بين جميع القطاعات الحكومية وغير الحكومية لتطوير التعليم والبحث العلمي ودفع عجلة التنمية وتوحيد كافة الجهود العلمية والاستثمارية والبحثية في قالب وطني واحد.

كما أن الاهتمام برأس المال الاجتماعي يُعد أحد طرق التنمية الحديثة وقد وضحت دراسة (الفارس، 2013: 30) إن رأس المال الاجتماعي أحد المفاهيم الأكثر أهمية وخطورة في حياة المجتمعات الإنسـانية المعاصـرة، فهو من المفاهيم الحضـارية القاعدية من حيث أهميته العلمية، وأحد المفاهيم

المنهجية من حيث طريقة التفكير، وأحد المفاهيم المحورية من حيث التأثير، ولذلك فإن مآثره هي الأخرى خطيرة، من حيث طبيعة النتائج التي يحققها، وتدفق أفعاله ومنجزاته التنموية.

وركزت دراسة (الصرايرة، 2016: 137) على الدور الذي تلعبه إدارة المعرفة ورأس المال الفكري في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما له من أهمية كبرى من خلال إدخال الأساليب والتقنيات الحديثة في النشاطات الإنتاجية والإدارية للمؤسسات التنموية؛ الأمر الذي يؤدي إلى رفع معدلات الإنتاج وتحسين نوعيته.

وبينت دراسة (كعكي، 2015: 101) أن مراكز البحوث العلمية في الجامعات تعمل على إثراء المعرفة وحل المشكلات التنموية والاجتماعية والاقتصادية بهدف تطوير المجتمع المحلي؛ بيد أن الابحاث العلمية تواجه تحديات عديدة منها عدم تفعيل نتائج البحوث العلمية في حل المشكلات الملحة وإحداث التطور الشامل الذي تفتضيه جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

فيما شرحت دراسة (محضر، 2011: 963) أن أهم عوامل ضعف ارتباط بحوث الدراسات العليا بخطط التنمية وجود فجوة في العلاقة بين القائمين على البحوث في الدراسات العليا والمستفيدين من نتائج تلك البحوث والقائمين على وضع خطط التنمية، ويترتب على ذلك أن بحوث الدراسات العليا يتم اختيارها بصورة عشوائية لا تعتمد على الاحتياجات الواقعية لخطط التنمية بل تكون نتيجة ميول واهتمام الباحثين أنفسهم، زاد من تلك الفجوة عدم وجود قوائم تحدد أولويات الاحتياجات البحثية وسجلات إحصائية تُعطي بيانات دقيقة للباحثين.

وتأسيساً على ما تم ذكره فإن مشكلة البحث تتركز في التساؤل الرئيس التالي:

– ما الرؤية الاستراتيجية المقترحة للربط بين البحث العلمي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية؟

- أهداف البحث:

سعى البحث الحالي إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. معرفة الأسباب والمبررات التي تُعيق ربط البحث العلمي بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2. تحديد متطلبات ربط البحث العلمي بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
3. إعداد رؤية استراتيجية مقترحة لتحقيق التكامل بين منشآت التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومؤسسات البحث العلمي في الجمهورية اليمنية.

- أسئلة البحث:

يمكن تحديد أسئلة البحث فيما يلي:

1. ما المبررات التي تفرض تحقيق الربط بين المنشـــآت التنموية الاقتصـــادية والاجتماعية وبين مؤسسات البحث العلمي في الجمهورية اليمنية.
2. ما متطلبات تحقيق التكامل والربط بين منشـآت التنمية الاقتصـادية والاجتماعية ومؤسـسـات البحث العلمي في الجمهورية اليمنية.
3. ما الرؤية الاستراتيجية المقترحة لربط البحث العلمي بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث بالنظر إلى الجوانب التالية:

1. أهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تطور المجتمعات، ما يفرض أن تبذل مؤسسات المجتمع بمختلف أطيافها أقصى جهودها لتحقيق التنمية المستدامة لرقي الأمم وتعزيز مكانتها بين الدول.
2. أهمية الدور المؤثر الذي تقوم به مؤسسات البحث التربوي والعلمي في تطوير التنمية والنهوض بالوطن، والحاجة إلى التكامل بين هذه المؤسسات في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ونحوها.
3. العلاقة الاستراتيجية بين مؤسسات البحث العلمي والمنشآت الاقتصادية والاجتماعية وضرورة التعاون فيما بينها بما يسهم في تحقيق غايات وأهداف وتطلعات الوطن والمواطنين.

4. من المؤمل ان تُسهم نتائج هذا البحث في الوصول إلى رؤية استراتيجية واضحة وتنشئة قواعد تكاملية تُبنى على أساسها الأنشطة المتضمنة خطط التنمية المستدامة في المجال الاقتصادي والاجتماعي.

- منهجية البحث:

يتبع هذا البحث المنهج الوصـــفي التحليلي الذي يســـتند إلى البيانات والمعلومات التراكمية وتحليل مسبباتها من خلال تشخيص واقع الأبحاث العلمية وعلاقتها بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن.

- مصطلحات البحث:

الرؤية الاستراتيجيةVision :

وهي التي يتم من خلالها تحديد إلى أين تتجه المنظمة في المسـتقبل، وتصـور ما سـتكون عليه المنظمة على المدى الطويل بما يساعدها على تحديد طبيعة العملاء والأسواق والتكنولوجيا، والمنتجات على المدى الطويل (السنفي،2016: 148).

البحث العلمي:

هو سلوك إنساني منظم يهدف استقصاء صحة معلومة أو فرضية أو توضيح لموقف أو ظاهرة وفهم أسـبابها وآليات معالجتها أو إيجاد حل ناجح لمشـكلة محددة أو سـلوكية اجتماعية تهم الفرد والمجتمع، وهو نظام سلوكي يهدف لنمو الإدراك البشري وزيادة قدرته على الاستفادة مما فوق وتحت الثرى وبما يوفر حياة حضـــارية كريمة للفرد والمجتمع، فهو ســـلوك إجرائي واعٍ يحدث بعمليات تخطيطية وتنفيذية متنوعة للحصول على النتائج المقصودة.

التنمية Development :

إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين وذلك بهدف اكسابه القدرة على التطور الذاتي بمعدل يضمن التحسين المتزايد في نوعية الحياة لكل فرد، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على

الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات اشباع الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وحُسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.

الدراسات السابقة:

1. دراسة: (محضر، 2011)

بعنوان: (آليات ربط بحوث الدراسات العليا بخطط التنمية في المملكة العربية السعودية)

هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل المؤدية إلى ضعف ارتباط بحوث الدراسات العليا بخطط التنمية، وتلك التي يمكن أن تساعد في ارتباط بحوث الدراسات العليا بخطط التنمية، وآليات العمل اللازمة لتحقيق ذلك، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها أن اهم عوامل ضعف ارتباط بحوث الدراسات العليا بخطط التنمية يكمن في ودود فجوة بين القائمين على البحوث في الدراسات العليا والمستفيدين من نتائج تلك البحوث، إضافة إلى اختيار البحوث بصورة عشوائية لا تعتمد على الاحتياجات الواقعية لخطط التنمية. بينما أهم العوامل التي تساعد في ربط بحوث الدراسات العليا بخطط التنمية تكمن في عقد لقاءات حوارية مباشرة بين منتجي البحوث والمستفيدين منها، إضافة إلى تحفيز الباحثين مادياً ومعنوياً على تناول المشكلات الآنية والمستقبلية، للمجتمع ونشر نتائج تلك البحوث بصورة دورية حتى يستفيد منها كل الباحثين.

2. دراسة: (حلاوة، 2011)

بعنوان: (دور البحث العلمي في دعم التنمية المستدامة : دراسة حالة جامعة القدس في الضفة الغربية)

هدفت الدراسة إلى معرفة دور البحث العلمي في دعم التنمية المستدامة في جامعة القدس، ودور الإدارة العليا في تشجيع بحث العلمي، وخرجت النتائج بأن دائرة البحث العلمي وبدعم من الإدارة العليا في الجامعة تدعم الباحثين وبقوة، سواء كانت في مجال العلوم، أو في مجال الدراسات الإنسانية لتنمية الجامعة وما وصلت إليه بالفعل، كما أظهرت الدراسة بأن معظم مجالات التنمية والتطوير في مرافق الجامعة المختلفة كانت نتيجة دعم خارجي، وبجهد من الإدارة العليا، خاصة في مجال التمويل، وأوصت الدراسة بمحاولة استثمار العقول العلمية التي تتعامل مع البحث العلمي بهدف البحث عن

شيء جديد، وليس لمجرد البحث، كما أكدت التوصيات على الاهتمام بالباحثين وتشجيعهم على العمل الدؤوب في مجال الأبحاث، كي يشـــعروا بأن هناك نتيجة لأبحاثهم وجهودهم، وتوفير إمكانيات مادية ومعنوية ومراكز أبحاث بأجهزة حديثة لتســـهيل مهمة الباحث، ومناخ يصـــلح للإبداع والبحث العلمي، محاولة التركيز على أبحاث استثمارية إنتاجية لها مردود مادي يعود بالنفع.

3.دراسة (الهادي، 2011)

بعنوان: (رؤية استراتيجية لجامعات عربية منتجة ذات جودة تعليمية عالية و نفقات مخفضة)

هدفت الدراسة إلى وضع استراتيجية نحو جامعات عربية منتجة ذات جودة تعليمية عالية، وتمويل مالي منخفض، بالإضـــافة إلى التعرف على المؤشـــرات والتحديات التي تواجه الجامعات العربية، واقتراح اســـتراتيجيات تســـاهم في تحفيز الجامعات العربية نحو الإنتاجية العالية والانخفاض في النفقات. وخلصـــت الدراســـة إلى مجموعة من التصـــورات والمقترحات اللازمة للنهوض بالجامعات نحو الانتاج منها: حسن اختيار نوعية مدخلات التعلم الجامعي وحسن تأهيل مخرجاتها وفق ضوابط وشروط الجودة والاعتماد الأكاديمي، إعادة تأهيل البرامج والمناهج الجامعية المقررة وفق معايير ومتطلبات ســـوق العمل، زيادة الإنفاق على التعليم وخاصة في المجالات التي تخدم التنمية.

4..دراسة (هيكل، 2014)

بعنوان: (تطوير مراكز البحث العلمي بالجامعات المصرية في ضوء متطلبات الجامعة المنتجة : رؤية استراتيجية)

هدفت الدراســـة إلى التعرف على أهم دواعي ومتطلبات الجامعات المنتجة، وتشـــخيص واقع منظومة البحث العلمي في الجامعات المصرية، وأسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها

غياب الخرائط البحثية لمعالجة المشكلات، وضعف التواصل بين قطاعات المجتمع المختلفة والمراكز البحثية، بالإضـافة إلى عدم الاتجاه لو ضـع برامج لرعاية المبدعين من شـباب الباحثين، التركيز على البحوث الفردية، علاوة على غياب آليات تسويق نتائج الأبحاث التي تجرى في المراكز البحثية.

5. دراسة: (فارع، 2016)

بعنوان: **(معوقات توجه البحث العلمي الجامعي لخدمة احتياجات المجتمع وخطط التنمية: دراسة ميدانية في جامعة تعز)**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات عدم إسهام البحث العلمي وتوجيهه لخدمة احتياجات المجتمع وخطط التنمية، من خلال استطلاع آراء أعضاء هيئة التدريس في جامعة تعز، وكانت أهم نتائج الدراسة أن البحث العلمي غير موجه لخدمة التنمية واحتياجات المجتمع ، وعدم وجود خريطة بحثية على مستوى الجامعة، وعدم وجود أي خطط أو سياسات بحثية للدراسات العليا في الجامعة مرتبطة باحتياجات التنمية، ومشاكل المجتمع، وتوصلت الدراسة إلى أن أبحاث أعضاء هيئة التدريس هدفها في المقام الأول الترقية، وليست معالجة مشاكل المجتمع، واحتياجات التنمية، وتقديم الحلول لها، فضلاً عن عدم تخصيص الجامعة أي موازنة للبحث العلمي تدعم الباحث للقيام بأبحاث تعالج مشاكل المجتمع واحتياجات التنمية.

6. دراسة: (الحطاب،2016)

بعنوان: (مدخل استراتيجي لتحقيق التكامل بين وظائف كليات المجتمع السعودية ومتطلبات خطط التنمية)

كانت من ضمن أهداف الدراسة التعرف على واقع مساهمة كليات المجتمع السعودية في تلبية احتياجات سوق العمل، وواقع مساهمتها في تقديم برامج التعليم المستمر، وتحديد الدور المأمول من كليات المجتمع في توفير وظائف بما يحقق التكامل مع متطلبات التنمية. وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل الشراكة (استشارات– تشغيل– إدارة– تدريب...) مع القطاع الخاص والمؤسسات والهيئات ذات العلاقة، والتوعية المجتمعية بأهمية كليات المجتمع ودورها في رفد اقتصاد البلاد.

7.دراسة (الحياء والحربي، 2016)

بعنوان : (دور البحث العلمي في تحول الجامعات الحكومية السعودية إلى جامعات منتجة: استراتيجية مقترحة)

سعت الدراسة إلى التعرف على واقع البحث العلمي في المملكة العربية السعودية والتحديات والمعوقات التي تواجه، بالإضافة إلى إعداد استراتيجية مقترحة للاستفادة من البحث العلمي في تحويل الجامعات الحكومية إلى جامعات منتجة، وتحيق التكامل بن جميع القطاعات الحكومية وغير الحكومية لتطوير

البحث العلمي في قالب وطني واحد. كما أظهرت الدراسة أن البحث العلمي يواجه العديد من المعوقات منها: عدم وجود استراتيجية وطنية موحدة للبحث العلمي، وعدم ملائمة البحوث الوطنية في المؤسسات البحثية لحاجات التنمية. وخلصت الدراسة إلى ضرورة إنشاء مرصد وطني للبحث العلمي يجمع كافة مراكز ومؤسسات البحث العلمي ويحقق التكامل ويوحد الجهود الوطنية البحثية، وإعداد برامج وخطط وسياسات للجامعات بما يتلاءم مع حاجات ومتطلبات سوق العمل.

الاطار النظري

تمهيد:

يواجه المجتمع اليمني في الوقت الحالي عديداً من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، التي فرضتها التحولات السريعة والمتتابعة التي يشهدها العالم. ويقع على كاهل مؤسسات البحث العلمي وكذا المنشآت الاقتصادية العبء الأكبر للقيام بمهام ومسؤوليات النهوض بالمجتمع وتطويره وإدارة موارده بما يكفل تحقيق الاكتفاء الذاتي، ويعمل على رفاهية المجتمع، وتحقيق أهداف البحث العلمي وتقوية علاقته بالتنمية يبدأ بتوعية المجتمع بدور البحث العلمي، وتوفير الإمكانيات المادية والتمويل اللازم للنهوض بعملية البحث العلمي ومواكبة تحديات العصر، إضافة إلى التخطيط الذي يُعتبر أساس عملية التنمية.

أولاً: الاسباب والمبررات التي تفرض تحقيق الربط بين المنشآت التنموية الاقتصادية والاجتماعية وبين مؤسسات البحث العلمي في اليمن.

يُعد واقع البحث العلمي في الجامعات اليمنية ضعيف وغير موجه نحو معالجة مشاكل المجتمع، إذ تُعتبر مُعظم الأبحاث التي يجريها أعضاء هيئة التدريس الذين يشكلون حيزاً كبيراً من العاملين في حقل البحث العلمي لغايات استكمال إجراءات الترقية الأكاديمية وبالتالي فهي لا تُسخر لخدمة أغراض تنموية ولا تتلاءم مع الخطط التنموية الوطنية. أما مساهمة طلبة الدراسات العليا في تطوير البحث العلمي فهي محدودة ومقتصرة على الحصول على الشهادة العليا دون أي آلية للمتابعة والمساهمة في

خدمة الفرد والمجتمع، وتهدد منظومة البحث العملي في الجمهورية اليمنية مجموعة من المشـــاكل والتحديات أهمها:

1. **ضعف الإنفاق على البحث العلمي.**
2. **عدم مواءمة الابحاث العلمية مع خطط التنمية المستدامة.**
3. **النزعة الفردية في إجراء البحوث وندرة تكوين فرق بحثية متكاملة.**
4. **قلة عدد الباحثين المتفرغين بسـبب عدم الفصـل بين الوظيفة التدريسـية والوظيفة البحثية في الجامعات.**

ومن خلال مراجعة (وثيقة التقييم الوطني للتنمية المستدامة للجمهورية اليمنية لما بعد 2015) التي تم نشــرها عبر موقع وزارة التخطيط والتعاون الدولي وتتضــمن الرؤية الاســتراتيجية للجمهورية اليمنية حتى 2025م، حيثُ تم التركيز فيها على هدف تحقيق التعليم الأســاســي للجميع، واســتهدفت الرؤية الاستراتيجية لليمن خفض الأمية إلى أقل من10 % بحلول عام2025 ، والاهتمام بتعليم المرأة بشكل خاص، كما اســتهدفت الاســتراتيجية الوطنية رفع نســبة الطلاب الملتحقين بالتعليم الفني والتدريب المهني ضـمن توجهاتها التنموية. وشـملت الوثيقة الاهتمام بالسـكان والاحتياجات الانسـانية، والتشـغيل والحد من البطالة بالإضـــافة إلى تنمية جوانب الصـــحة والبيئة والموارد الطبيعية، غير أن هذه الوثيقة الهامة للرؤية الاســتراتيجية المســتقبلية للتنمية في الجمهورية اليمنية قد غفلت عن ذكر أهمية الابحاث العلمية وربطها بالتنمية المستدامة واعتبارها أحد أولويات التنمية لمختلف الجوانب.

ولأن أغلب الأبحاث العلمية تظل حبيســـة الأدراج وتبقى مجرد حبر على ورق ولا تُعطي أي قيمة مضـافة، لذلك فإن الوضـع الراهن للبحث العلمي في الجامعات والمتمثلة بجهود علمية مبعثرة متفاوتة الجودة ومتفاوتة الأغراض والجوانب نفذت في أغلبها بمبادرة من الباحث المهتم غالباً لأغراض مختلفة تتفاوت معظمها للبحث عن الترقية الأكاديمية وقليل جداً يهدف لحل مشـاكل فعلية، وحالياً لا زالت مخرجات البحث العلمي متواضـعة جداً وتأثيرها بشـكل عام معدوم على الأداء التنافسـي للدولة للعديد من الأسباب أهمها:

1. معظم الابحاث أُجريت في ظل معوقات عديدة تتراوح بين ضعف الخبرات وندرتها .
2. غياب الحوافز المادية والمعنوية للباحثين.

3. ضعف البنية التحتية للبحث وعدم توفر الاعتمادات المالية الكافية.
4. اختيار مواضيع الابحاث عبر رغبات الباحث الشخصية دون توجيهات وارشادات لخدمة التنمية.

ثانياً: متطلبات تحقيق التكامل والربط بين منشآت التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومؤسسات البحث العلمي في الجمهورية اليمنية

يُعد البحث العلمي التجسيد الحقيقي لأساسيات التقنية الحديثة والربط الحقيقي لأبحاث الجامعة بالمجتمع من خلال إيلاء الابحاث العلمية الأهمية لما لها من انعكاسات على التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، إن ارتباط الابحاث العلمية بمتطلبات التنمية في المجتمع سواءً في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها يُعتبر أحد المرتكزات الأساسية للتنمية والتقدم في كافة النواحي المختلفة، ولا يمكن للجامعات أن تُسهم في عملية التنمية إلا بتفعيل آليات عملها البحثي، للسعي نحو التقدم الاقتصادي والمعرفي معاً.

وأشار (العُفيري، 2017) إلى أهم محاور ربط البحث العلمي بالتنمية والتي تمر عبر: إنتاج البحث العلمي، وتسويقه، وتمويله، وتوظيفه، وتطبيقه، والتي يمكن عرضها في الشكل التالي:

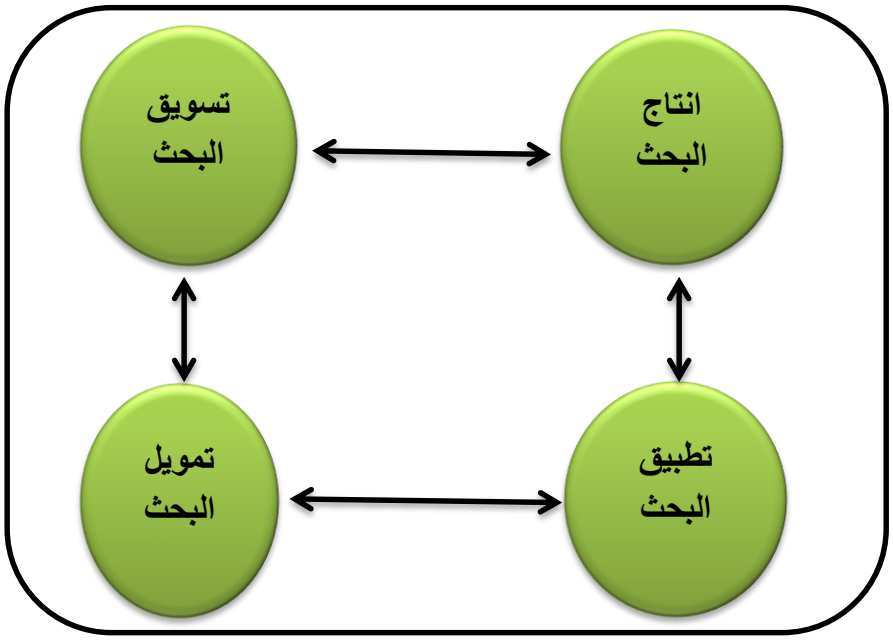

1) **إنتاج البحث العلمي:** ويتطلب وضع خطة استراتيجية لدراسة احتياجات ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير خطط لمشاريع بحثية يتم التنسيق بشأنها على مستوى قطاع الأعمال، واجراء دراسات مسحية لتحديد احتياجات المجتمع، وتوعية طلاب الدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية، ووضع خرائط بحثية لدراستها
2) **تسويق البحث العلمي:** ويتضمن عدة وظائف أهمها تخطيط وإعداد برامج ومشروعات البحوث، وتسعير المنتج البحثي وتوزيعه، لإشباع حاجات حقيقية لدى المستفيدين، بحيث يكون للجامعات والمراكز البحثية وحدات تسويق وإعلام نشطة، وإنشاء مكاتب اتصال وتنسيق والتعاون مع قطاع الاعمال ، لتسويق الخبرات وبرامج البحوث والاستشارات.
3) **تمويل البحث العلمي:** بحيث يتم الاهتمام برواتب الباحثين، ومنح المبدعين منهم جوائز تشجيعية وتقديم الحوافز السنوية للبحوث التطبيقية الناجحة، ورصد مبالغ كافية لها، وإعداد الطاقات البشرية والبحثية في العلوم الأساسية والتطبيقية، إضافة إلى ارسال البعثات إلى الخارج للتعليم والتدريب، وتخصيص جزء من موارد الوقف لتمويل الابحاث العلمية.
4) **تطبيق البحث العلمي:** أي توظيفها في تقديم منتجات وخدمات جديدة ومطورة، وإقامة دراسات ميدانية لأنشطة المؤسسات في مختلف قطاعات الانتاج، وتعزيز التعاون بين الجامعات والقطاع الصناعي للاستفادة من البحوث العلمية وتحفيز استثمارات صناعية جديدة.

وتكمن مشكلة الابحاث العلمية في الجمهورية اليمنية كون أغلب الجامعات جامعات تلقينيه لم ترق إلى درجة أن تكون مخرجات أبحاثها منتجة للمعرفة وتساهم في خدمة التنمية المستدامة، وعليه وينبغي على الجامعات توجيه الطاقات العلمية من خلال تجمعات علمية صناعية يتوفر فيها المكان المناسب لربط أبحاث الجامعات والمؤسسات العلمية بالتطبيقات الصناعية، بالإضافة إلى:

1. إنشاء جهاز مؤسسي لتنظيم الابحاث العلمية .
2. وضع استراتيجية بحثية لتخطيط جدوى الأبحاث.
3. تفعيل دور الأبحاث لخدمة أغراض التنمية.

4. تنظيم العلاقة مع المؤسسات من خلال عقد اتفاقيات للتعاون العلمي وإيجاد مكتب للتنسيق بين الجامعات والمؤسسات.
5. تفعيل النشاط البحثي للجامعات في كل القطاعات العامة والخاصة.
6. بلورة سياسات واستراتيجيات وطنية للبحث العلمي تحدد الاتجاهات العامة والأولويات الملحة والضرورية ومجالات أنشطة البحث.
7. تحويل الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي إلى برامج عمل تشمل توفير الموارد المادية والبشرية.
8. تعزيز البناء المؤسسي والتنظيمي المطلوب للبحث العلمي عبر استحداث الأطر الداعمة للبحث العلمي والدراسات العليا.
9. العمل على تشجيع الندوات والمؤتمرات والاجتماعات ودعوة كافة المتخصصين والمهتمين بالبحث العلمي لتنمية العلاقات وفتح أفاقا جديدة مما يعطى للبحث العلمي والدراسة ثراءً واسعاً ومجالاً رحباً.
10. التنسيق بين مؤسسات التعليم في البلد الواحد أو بين البلدان الأخرى عبر المشاركة في إعداد البرامج والمناهج لتحقيق التعاون بينها وتشجيع البحوث التقنية والتطبيقية المشتركة.

وترى (محضر،2011: 976) أن من أهم عوامل ارتباط بحوث الدراسات العليا بخطط التنمية والآليات اللازمة لذلك تكمن في:

1. عقد لقاءات حوارية مباشرة بين منتجي البحوث والمستفيدين منها.
2. تحفيز الباحثين مادياً ومعنوياً على تناول المشكلات الآنية والمستقبلية للمجتمع.
3. نشر نتائج اللقاءات بصورة دورية حتى يستفيد منها كلاً من الباحثين الجدد والجهات التنفيذية والتخطيطية.
4. توفير سجلات وبنوك معلومات تمكن الباحثين من عمل دراسات مبنية على واقع إحصائي دقيق.
5. إعداد قوائم للجامعات تحوي أولويات للاحتياجات البحثية.

وذكر (الشـريف،2016) أن البحث العلمي لا يمكن أن يسـتقيم وينمو دون توفر شـروطه الأسـاسـية المتمثلة في البيئة الحرة والمناخ الديمقراطي، والتراكم المعرفي، والمقومات المادية والمعنويات العالية.

ثالثاً: الرؤية الاستراتيجية المقترحة لربط البحث العلمي بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية:

تأتي الرؤية المسـتقبلية لعلاقة البحث العلمي بالتنمية من إدراك الأهمية التي تكتسـبها العلاقة البحثية بين الجامعات والمؤسـسـات التنموية، عن طريق تطوير علاقات التعاون العلمي بين الجامعة والمؤسـسـات الاقتصـادية والاجتماعية، وربط البحث العلمي بخطط التنمية، حيثُ أن التنمية عملية متشابكة تتضافر فيها جهود عديدة وتتميز بالعديد من المراحل.

ويؤكد (إسماعيل،2015: 140) على ضرورة إتباع الخطوات العلمية في بناء الخطط التربوية، وتبني خطط الإصلاح والتطوير لمدخل الأولويات المجتمعية، والاهتمام بالدراسات المستقبلية وتفعيل علاقتها بالتخطيط التربوي، مع مراعاة الخطط للمعايير الحضارية والتاريخية للمجتمع، ويتم الارتقاء بالأبحاث العلمية عبر التالي:

1. توفير البنية الأساسية من تجهيزات ومرافق ودعم مالي مناسب.
2. ربط برامج الدراسـات العليا بالتنمية من خلال تنشـيط مشـاريع البحث والتطوير بين الطلاب وهيئة التدريس والمحافظة على النزاهة العلمية في إجراء البحوث، لتحقيق جودة البحث العلمي.
3. إجراء تقييم محكم لهذه الأبحاث عبر اعتماد برنامج معين للتقييم يعتمد نقاط عديدة من أهمها المعرفة باحتياجات المجتمع الفعلية.
4. اسـتخدام نتائج البحث بالشـكل المخطط له والقيام بتنفيذ الأبحاث التطبيقية من خلال الشـراكة مع القطاع الخاص لدعم الاقتصاد.
5. تهيئة جو من الابداع والابتكار يكفل التنمية الوطنية المسـتدامة، وذلك لتوجيه البحث العلمي وتفعيله بما يكفل تحقيق معايير الجودة وتوفير الدعم اللازم له.
6. العمل على التحضير وتنفيذ مسح وطني شامل للبحث والتطوير بمستوى عالٍ من التخطيط.

7. العمل على إنشـاء قاعدة بيانات شـاملة ودقيقة للباحثين والأبحاث الجامعية والأبحاث خارج اليمن مع تقييم جودة هذه الأبحاث بقصد تحليل الوضع الراهن.

وأوصـى (العلي، 2009: 207) بضـرورة محاولة توجيه الأبحاث العلمية لحل المشـكلات التي يواجها المجتمع وإيجاد الحلول الفعالة لها من خلال توجيه الأسـاتذة لإجراء البحوث التطبيقية حول المشـكلات التنموية الخاصـة بالمجتمع، وتحويل الجامعات إلى مؤسـسـات إنتاجية تسـتقطب ما أمكن خريجيها الذين لا يجدون مجالاً للعمل في المؤسسات الأخرى من خلال مؤسسات إنتاجية ضخمة تابعة للجامعات.

وبذلك يتم دراسة متطلبات التنمية المستدامة من خلال:

1. الاتصـال بالمؤسـسـات والهيئات العامة والخاصـة للتعرّف على احتياجاتهم في مجالات البحث العلمي.
2. إنشـاء قاعدة بيانات توفّر معلومات عن أوجه الدعم والتمويل، وخبرات الباحثين، ومجالات البحث المطلوبة.
3. تفعيل دور المكتبات الالكترونية لتبادل الأبحاث بين الجامعات وكافة الجهات المعنية بالبحث العلمي.
4. توجيه الأبحاث بما يخدم ويلبي احتياجات القطاعين العام والخاص.
5. تهيئة برامج الدراسـات العليا لإنتاج أبحاث علمية تدعم أهداف البحث العلمي والتنمية المستدامة.
6. ابرام عقود مع المؤسـسـات والمنشـآت الصـناعية لإنشـاء حاضـنة أعمال تقوم الجامعات من خلالها بتقديم الخبرة والمشورة للمنشـآت والمؤسـسـات بما يكفل نجاح هذه المنشـآت في عملها وخططها المستقبلية.
7. تقديم وظائف للخريجين المتمتعين بالخبرة العلمية وذلك لإنجاح عملية التنمية في شـتى المجالات لأن البحوث هي فرصـة مثالية للباحثين والعلماء يبغون من خلالها أن تُترجم نتائج أبحاثهم إلى منتج أجود أو خدمة أفضل.

وعليه فإنه من الملح جداً القيام بتعديل دفة الابحاث العلمية باتجاه أبحاث تطبيقية تخدم خطط التنمية في المجتمع مع ضـــرورة الاهتمام والتركيز على عنصـــر الجودة في إنجاز هذه الأبحاث لتضاهي في مستواها أبحاث العالم المتقدم، وإنشاء صندوق خاص لدعم الابحاث العلمية وضرورة تحويل الجامعات إلى مراكز استشـارية تقدم المشـورة في ما يتعلق بالمصـلحة الوطنية وتكون هي المستشـار الأول للدولة في كل المجالات الممكنة بصـفتها النواة الرئيسـة للبحث العلمي ومخرجاتها هي أساس التنمية من أجل دراسة قضايا ترتبط بالتنمية مع الاهتمام بالنقاط التالية:

1. القيام بدراسات ميدانية مثل دراسة أنشطة المؤسسات في قطاعات الصناعة والزراعة، والثروة السـمكية وقطاعات اسـتخراج المواد البترولية وتوليد الطاقة، بالإضـافة إلى قطاعات الصـحة والتربية والخدمات وغيرها.
2. تقديم نتائج الأبحاث العلمية للمؤسسات الاقتصادية بشكل أساسي للاستفادة منها في تطوير انشطتها الإنتاجية وتحسين آلية العمل والنشاط التنموي، لتعمل النتائج المترتبة على ذلك على تطويرها وتزيد من مساهمتها في الدخل القومي للمجتمع.
3. مساهمة الشركات والمصانع الكبرى في تمويل البحوث العلمية عن طريق حل المشاكل الفنية والعلمية والتصـنيعية لها عبر إجراء أبحاث ودراسـات علمية من الواقع وإثراء العملية البحثية من جانب آخر.
4. وضع الأهداف الاستراتيجية العامة التي تحدد بأهداف المجتمع الرئيسية ثم تتبلور على شكل أهداف نوعية تتحول إلى برامج تنفيذية يتم تقويمها ومتابعتها من قبل أجهزة متخصصة.
5. تفعيل أنشـــطة الجامعة البحثية، التي ينبغي أن تعمل على تحويل الأهداف إلى اســـتراتيجيات وخطط بحثية تلبي احتياجات التنمية بما ينســـجم مع قوانين الجامعات والأهداف البحثية من خلال الواقع المُعاش.
6. ربط الابحاث العلمية في الجامعات باحتياجات المجتمع والتنمية الاجتماعية والاقتصـادية وفي كافة المجالات والقطاعين العام والخاص.

الخاتمة:

يمثل ما سبق محاولة علمية لدراسة وتشخيص واقع البحث العلمي في الجمهورية اليمنية وعلاقته بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال قناعة مفادها أن الأبحاث العلمية الاستراتيجية هي التي تحقق الوفاء باحتياجات التنمية الشاملة، وبصورة عامة فإن هناك ضعف في الربط بين الأبحاث العلمية في الجمهورية اليمنية مع مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيثُ ينبغي إعادة النظر في برامج ومواضيع البحث العلمي بالشكل الذي تُلبى به متطلبات التنمية والسوق المحلية وحاجة الفرد والمجتمع، والنظر إلى الإنفاق على العلمية التعليمية كاستثمار وطني للموارد البشرية، واعتبار مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي شركاء مع الدولة في تحقيق التنمية المستدامة. وتحديث خطط وسياسات بحثية للدراسات العليا مرتبطة باحتياجات التنمية، بحيث يتم توجيه رسائل الباحثين إلى معالجة مشاكل التنمية واحتياجات المجتمع، كما ينبغي على الجامعات تخصيص موازنة لدعم الابحاث التي تقوم بخدمة المجتمع وذلك بالتنسيق مع مؤسسات الدولة الصناعية والاجتماعية وبين ومؤسسات التعليم العالي ضمن منهجية حلقات الجودة والتحسين المستمر ابتداءً بوضع الخطط التنموية الصغيرة وصولاً للخطط الاستراتيجية الشاملة.

وينبغي أن لا تهتم الجامعات بالتدريس فقط على حساب الابحاث العلمية وخدمة المجتمع بل يجب إلزام الكليات والأقسام بوضع خريطة وخطط بحثية تُعبر عن احتياجات المجتمع البحثية، وتغرس ثقافة البحث العلمي في المجتمع وتقديم المساعدات والتسهيلات اللزمة للباحثين، للقيام بأبحاث تساهم في تنمية وخدمة المجتمع، ومن جهة أخرى ينبغي على الحكومة أن تطرح على الجامعات القضايا التي تحتاج إلى دراسة وخلق علاقة بين مراكز الابحاث والجامعات مع المؤسسات الخدمية والانتاجية، ويكون التمويل لإنجاز ابحاث نوعية وتخصصية من قبل الجهات المجتمعية الأهلية التي تُشارك في جميع مراحل البحث من تحديد الاهداف وانتهاءً بتطبيق النتائج.

كما ينبغي ضـــبط عمليات الترقية في الجامعات والتركيز على جودة البحوث وأصـــالتها بحيث يكون هدفها خدمة التنمية والمجتمع، وتطوير المعرفة الانسـانية وإعداد الموارد البشـرية للمجتمع إعداداً علمياً ومنهجياً، وتخفيف أعباء التدريس على الأساتذة في الجامعات ليتمكنوا من الاهتمام بالبحث العلمي.

المراجع:

1) أحمد، شـــريف محمد علي (2016) " **دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية في ضـــوء تجارب دولية رائدة**"، المجلة العربية للإدارة –المنظمة العربية للتنمية الادارية (مصر)، مج 36، ع 2.

2) إسـماعيل، طلعت حسـيني (2015)" **معايير العولمة الاقتصـادية والسـياسـية وتأثيراتها على عملية تخطيط نظام التعليم**"، دراسات تربوية ونفسية: مجلة كلية التربية بالزقازيق – مصر، ع 8.

3) "**إسهامات برامج التعليم العالي في تطوير البحث العلمي لتحقيق التنمية المستدامة**"، الملتقى الدولي العلمي السـادس يومي 20 و 21نوفمبر2016، جامعة أكلي محند أولحاج-البويرة– جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية.

4) التقييم الوطني للتنمية المسـتدامة(2015)" **التنمية المسـتدامة في الجمهورية اليمنية**"، وثيقة خلفية التقرير العربي حول التنمية المســتدامة، وزارة التخطيط والتعاون الدولي –الجمهورية اليمنة.

5) الحربي، محمد بن محمد **(2014)**" **اسـتراتيجية مقترحة لتحقيق التكامل بين الأجهزة الأمنية والمؤسسـات التربوية في المملكة العربية السـعودية**"، دراسة مقدمة إلى ندوة العلاقة التكاملية بين الأجهزة الأمنية والتربوية في الوطن العربي، من 11–13 نوفمبر 2014م.

6) الحربي، قاسم بن عائل (2011)" **رؤية استراتيجية لقيادة مدرسة المستقبل بالمملكة العربية السعودية**"، مجلة جامعة جازان فرع العلوم الانسانية– السعودية، مج1، ع1.

7) الحطاب، أميرة بنت علي(2016)" **مدخل اســـتراتيجي لتحقيق التكامل بين وظائف كليات المجتمع السعودية ومتطلبات خطط التنمية**"، مجلة كلية التربية (جامعة بنها)–مصر، مج27، ع105.

8) الحوت، محمد صبري ومحمود، وفاء عبد الفتاح، توفيق، صلاح الدين محمد (2015)" **فعالية الدراســات المســتقبلية في التخطيط التربوي**"، مجلة كلية التربية (جامعة بنها) –مصــر، مج 26، ع 1.

9) السماحي، سليمان بن عمر(2001)" **دور مجالس المناطق في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية دراسة استطلاعية**"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (الكويت)، س 27، ع 10.

10) السنفي، عبد الله عبد الله، (2016)" **إدارة الجودة الشاملة، في المنظمات الإنتاجية والخدمية**"، الطبعة الأولى، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء–الجمهورية اليمنية.

11) الشريف، طلال بن عبدالله حسين(2016)" **التحديات التي تواجه البحث العلمي في المملكة العربية السعودية**"، عالم التربية–مصر، س17، ع 56.

12) الصرايرة، شادي وارشيد عباس، نضال علي محمود(2016)" **دور البنية التحتية لإدارة المعرفة ورأس المال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: دراسة ميدانية –المصارف التجارية في الأردن**"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة – مصر، ع1.

13) العفيري، نبيل أحمد (2017)" **أنموذج مقترح لربط البحث العلمي في الجامعات اليمنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية**"، مجلة الباحث الاجتماعي للعلوم الانسانية2017، ع33، 213–240.

14) العلي، يسري يوسف والسليم، بشار عبد الله (2009)"**واقع التعليم العالي في الأردن ومدى اتساقه مع متطلبات التنمية وحاجات سوق العمل**"، مجلة بحوث التربية النوعية – مصر، ع13.

15) الفارس، جاسم محمد شهاب(2013)" **رأس المال الاجتماعي ومكانته في تفعيل الدور التنموي للمصارف الاسلامية**"، تنمية الرافدين– العراق، مج 35 ، ع11 .

16) المحياء، ســـارة بنت نايف والحربي، محمد بن محمد أحمد (2016)" **دور البحث العلمي في تحول الجامعات الحكومية السـعودية إلى جامعات منتجة: اسـتراتيجية مقترحة**"، مجلة رابطة التربية الحديثة – مصر، مج8، ع28.

17) أمين، نيفين زكريا محمد، (2009)" **مقومات فاعلية المجتمع المدني العربي : مع إشارة خاصة لحالة مصر**"، مجلة العلوم الاجتماعية– الكويت، مج 37،ع1.

18) تقويم مخطط التنمية الاقتصـادية والاجتماعية: المندوبية السـامية للتخطيط (2005)، **منشورات المجلة المغربية للتدقيق والتنمية** – سلسلة التدبير الاستراتيجي – المغرب.

19) حبيب، وابل وآخرون (2015)" **دراســة خصــائص تأثير الجامعة و البحث العلمي المرتكزة على تطور التنمية الاجتماعية و الاقتصادية**"، المؤتمر الدولي الأول للمناهج جامعة البحر الأحمر بورتسودان، 10-12فبراير 2015م.

20) حلاوة، جمال رضــا (2011)، " **دور البحث العلمي في دعم التنمية المســتدامة: دراســة حالة جامعة القدس في الضــفة الغربية**"، مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا (أماراباك) – الولايات المتحدة الأمريكية.

21) سركز، العجيلي عصمان والقريض، الطاهر مصطفى(2008)" **بحوث الدراسات العليا في الجامعات الليبية والتنمية (جامعة الســابع من أبريل أنموذجاً)**"، المؤتمر القومي السـنوي الخامس عشر–نحو خطة استراتيجية للتعليم الجامعي العربي–مصر، القاهرة المؤتمر15.

22) شمروخ، مرفت جمال الدين علي (2016)" **رؤية استراتيجية لدور منظمات المجتمع المدني وتعزيز الأمن الفكري للشــباب**"، مجلة الخدمة الاجتماعية (الجمعية المصــرية للأخصائيين الاجتماعيين) – مصر، ع 56، ج 3.

23) شــيخ موســى، عبد الوهاب عثمان ونورين، مجدي (2009)" **منهجية التنمية الاقتصادية الاجتماعية**"، مجلة المصرفي – السودان، ع51.

24) عبد المولى، الســيد (1998) " **الملامح الرئيســية لخطة التنمية الاقتصــادية والاجتماعية ل عام99 / 2000**"، مجلة مصر المعاصرة – مصر، مج 89، ع 451,452.

25) عطا، راضي إسماعيل محمد(2005) "**دور التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية**"، مجلة كلية التربية – جامعة طنطا– مصر، ع34.

26) فارع، عبدالملك احمد (2016)" **معوقات توجه البحث العلمي الجامعي لخدمة احتياجات المجتمع وخطط التنمية: دراسة ميدانية في جامعة تعز**"، مجلة كلية الآداب (جامعة القاهرة) –مصر، مج 76، ج5.

27) كعكي، سهام بنت محمد صالح (2011) " **تحديات تفعيل البحث العلمي بمؤسسات التعليم العالي**"، رسالة ماجستير غير منشورة، مؤتمر (الرؤيا المستقبلية للنهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي) – المنظمة العربية للتنمية الإدارية – الأردن.

28) محضر، وفاء بنت عبد العزيز عبد الله (2011) "**آليات ربط بحوث الدراسات العليا بخطط التنمية في المملكة العربية السعودية**"، مجلة بحوث التربية النوعية –مصر، ع 23.

29) محمود، وفاء عبد الفتاح (2015) " **نظرية الفوضى وعلاقتها بالتخطيط التربوي ومداخله**"، دراسات تربوية ونفسية: مجلة كلية التربية بالزقازيق – مصر، ع 8.

30) مزريق، عاشور (2011) " **دور التعليم العالي والبحث العلمي في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستديمة**"، **مؤتمر** (الرؤيا المستقبلية للنهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي) **–** المنظمة العربية للتنمية الإدارية –الأردن.

31) هيكل، هناء محمد محمدي محمد، (2014)" **تطوير مراكز البحث العلمي بالجامعات المصرية في ضوء متطلبات الجامعة المنتجة :رؤية استراتيجية**"، مستقبل التربية العربية– مصر، مج , 21 ع8 .